مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية

الاتحاد المصرى للسياسات والبحوث التربوية

الإصدار الثالث من مرصد السياسات التعليمية وتأثيرها على قضايا النوع الاجتماعي والعنف المدرسي للعام الدراسي

نوفمبر ٢٠٢٤

يعد هذا الإصدار من المرصد هو الثالث لعام ٢٠٢٤ والأول للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥

يمكنكم الإضطلاع على الإصدارات السابقة من خلال مسح الرمز التالي

بحث و إعداد وتصميم وتحرير: كريم طارق علي
باحث مساعد : أمنية سويدان
إشراف : وسام الشريف

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمؤسسة مصريين بلا حدود بموجب رخصة المشاع الإبداعي

عن المرصد

هو إصدار دوري تصدره مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية بهدف حصر وسرد السياسات التربوية التي تتبعها وزارة التربية والتعليم، ورصد الحوادث التي قد تعيق من سير العملية التعليمية وتحقيق أهدافها والتعليق عليها، كما يهدف المرصد إلى توفير البيانات حول حوادث العنف المختلفة وخاصة حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف الجنسي تجاه الطلاب كما يرصد أيضاً دور الأطراف المعنية في مواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالعملية التعليمية ودور الدولة بشكل عام في الالتزام الدستوري المتمثل في الإنفاق على التعليم وتقديم خدماته للجميع.

لماذا المرصد ؟

يعد المرصد أداة فعالة لرصد وتتبع الأخبار والسياسات وتحليل تكرار الحوادث في سياقات إصلاحية بغرض الوصول لحلول مستدامة وعلمية تساعد على سير العملية التعليمية، وتهتم المؤسسة بهذا النوع من الرصد إيمانا بالدور المجتمعي لمنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالحوكمة والتقييم والرصد إلى جانب التوعية بمبادئ وأساسيات الحق في التعليم وقضايا النوع الاجتماعي .

من يستهدف المرصد

يستهدف المرصد القائمين على ملف التعليم في مصر سواء على المستوى التشريعي او على المستوى التنفيذي وصناع ومطبقي السياسات داخل المنظومة التعليمية، كما يستهدف باقي مؤسسات المجتمع المدني خاصة المؤسسات الفاعلة في المجتمعات المحلية لتشارك المسؤولية والأدوار فيما يتعلق بموضوعات الحوكمة و المناصرة والتوعية على حد سواء .

المنهجية المستخدمة في هذا المرصد

استخدم المرصد منهجية كيفية في الرصد والتحليل اعتمدت على قراءة وتحليل مضمون ما تم نشره من محتوى على الإنترنت فيما يخص الموضوعات محل الاهتمام داخل هذا المرصد ، كما يحاول المرصد مقارنة ما جاء من سياسات رسمية بنفس السياسات في وقت سابق، كذلك تتبع الأخبار بتسلسل زمني من الاقدم للاحدث لرصد التطور فيما جاء من سياسات وربطها بما نشر عن الحوادث المختلفة داخل الجمهورية .

أهم المفاهيم التي تناولها المرصد

١. رأس المال الثقافي

رأس المال الثقافي (Cultural Capital) هو أحد المفاهيم التي طورها عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، ويشير إلى الأصول الثقافية غير المادية التي يتمتع بها الأفراد والتي تساعدهم في تحسين مكانتهم الاجتماعية ويمكن أن يتخذ رأس المال الثقافي أشكالًا متعددة، مثل التعليم، المهارات، المعرفة، والذوق الثقافي، هذه الأصول غالبًا ما تكون مكتسبة من خلال التنشئة الاجتماعية والعائلة، وتؤثر بشكل مباشر على الفرص التعليمية والمهنية ويستخدم هذا المصطلح (رأس المال الثقافي) لفهم كيفية تأثير العوامل الثقافية على القدرة على النجاح الاجتماعي والاقتصادي من خلال المؤسسات التعليمية والعائلات، حيث يمكن للأفراد اكتساب أو تعزيز رأس مالهم الثقافي مما يساهم في تحسين فرصهم الاجتماعية والمهنية.[1]

[1] Pierre Bourdieu, A Social Critique of the Judgment of Taste1979

٢. العدالة الاجتماعية

العدالة الاجتماعية مفهوم يشير إلى التوزيع العادل والمتساوي للحقوق، الفرص، والثروات بين جميع أفراد المجتمع، بحيث يتم تحقيق الإنصاف والشمولية في التمتع بالموارد والمزايا الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، العدالة الاجتماعية أيضاً تهدف إلى إزالة الفوارق غير العادلة بين الأفراد والمجموعات الناجمة عن عوامل مثل الطبقة الاجتماعية، العرق، الجنس، أو الظروف الاقتصادية.

كما تناول عالم الاجتماع " بيير بورديو " التعليم من منظور العدالة الاجتماعية باعتبار ان النظام التعليمي يسهم في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية الاجتماعية وتقليل الفجوات الطبقية من خلال وصول الأفراد لأعلى قدر ممكن من رأس المال الثقافي .

٣.العنف المدرسي

يقصد بالعنف المدرسي هنا أي أنواع العنف التي قد يتعرض لها أعضاء المنظومة التعليمية من طلبة او مدرسين/ات أثناء او قبل او بعد الذهاب الى المدرسة او مكان تلقي الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك في العنف اللفظي او الجسدي او الجنسي او العنف القائم على النوع الاجتماعي وكل ما يترتب عن هذا العنف من أضرار نفسية و جسدية ومعنوية على الأفراد الواقع عليهم العنف .

٤.لائحة الإنضباط

هي لائحة تم إصدارها عام ١٩٧٩ بعد ضبط العملية التعليمية، وقد أضيف عليها العديد من التعديلات بغرض مواجهة التحديات الانضباطية المختلفة للعملية التعليمية، كان آخرها قرار رقم ١٥٠ للعام الحالي الذي نناقشه ونستعرضه بالتفصيل في هذا الإصدار من المرصد .

٥.الإنفاق على التعليم

التزام دستوري أقرته مصر في دستور ٢٠١٤ والمعدل في ٢٠١٩ ويقضي بإتخاذ التدابير المالية اللازمة لتوفير التعليم لكل الناس من جميع الطبقات وقد حدد نسبة متصاعدة من الناتج المحلي لهذا الإنفاق .

مقدمة

يُعتبر **التعليم** أحد الأعمدة الأساسية التي تعزز من نمو وتطور **رأس المال الثقافي** كما يتمثل الهدف الأساسي من التعليم في تنشئة وخلق أجيال جديدة يمتلكون المعرفة والقدرات للعمل وبناء المجتمعات الحديثة على أسس صحية تتسم بالإنتاجية والتوازن والمساواة فهو يشمل المهارات والمعرفة التي يكتسبها الأفراد من خلال التعليم والتدريب، هذا التعليم يمكّن الأفراد من تحسين قدراتهم وزيادة إنتاجيتهم، مما يعزز من مساهمتهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلاله يتمكن الناس من تطوير المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار، مما يرفع من قيمة القوى العاملة ويؤدي إلى تحسين جودة الحياة، لذلك يعد التعليم هو الركيزة التي تُعزز الابتكار وتحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وقد أظهرت الدراسات أن الدول التي تستثمر بشكل أكبر في التعليم تحقق معدلات نمو أعلى على المدى الطويل فالأفراد المتعلمين أكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على التأقلم مع التغيرات التكنولوجية، وأكثر إبداعاً في إيجاد حلول للتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب التعليم دورًا محوريًا في تحقيق **العدالة الاجتماعية**. فهو أداة تكسر حواجز الفقر والتمييز من خلال تعزيز الفرص المتكافئة، من خلال ضمان وصول التعليم الجيد للجميع، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، يمكن للمجتمعات تحقيق تقدم نحو مزيد من العدالة والمساواة. فالتعليم يعزز الوعي بالحقوق والواجبات، ويمكن الأفراد من المشاركة الفعّالة في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وعدالة.

وبالتالي، **الاستثمار في التعليم** يعد ضرورة أخلاقية لتحقيق العدالة الاجتماعية، كما هو أيضًا عنصر حيوي في بناء اقتصادات قوية ومستدامة قادرة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

ومع بداية عام دراسي جديد (٢٠٢٤ - ٢٠٢٥) يتزامن مع بداية حقبة وزارية جديدة لوزارة التربية والتعليم تحت **إدارة الوزير د/ محمد عبد اللطيف**، تواجه الوزارة العديد من التحديات المرتبطة بإدارة المنظومة التعليمية ككل من خلال بعض الأزمات على سبيل الذكر وليس الحصر

(كثافة الفصول الدراسية، تطوير المناهج التعليمية، مواجهة الدروس الخصوصية، أزمات المعلمين، العنف في البيئة المدرسية، البنية التحتية والتعليم الرقمي) .

وفي سياق ذلك فقد نشرت الأخبار العديد من القرارات الوزارية والسياسات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم مثل لائحة الانضباط المدرسي، قرارات تعديل المناهج الدراسية، وأزمة الفصول الدراسية و عجز المعلمين، وفي هذا المرصد نستعرض القرارات الوزارية الحديثة التي أُقرتها وزارة التربية والتعليم في بداية العام الدراسي (٢٠٢٤-٢٠٢٥)، والتعقيب عليها في ضوء توافقها مع المعايير والاتفاقيات الدولية وسياسات حماية النوع الاجتماعي وما تم رصده من أحداث في المراصد السابقة، كذلك يستعرض المرصد أبرز التحديات والأزمات التي تواجه البنية التحتية للمنشآت التعليمية وأوضاع المعلمين وتقديم تحليل شامل لنسب الإنفاق الحكومي على التعليم من الموازنة العامة ومدى فعالية هذا الإنفاق في تقديم الخدمات التعليمية بجودة عالية وتحقيق المخرجات التعليمية السليمة .

المحور الأول : أبرز القرارات الوزارية الجديدة

أولاً : كثافة الفصول الدراسية

أشار وزير التربية والتعليم عبر تصريحات رسمية بارتفاع كثافة الطلاب داخل الفصول الدراسية، حيث وضح ان المنظومة التعليمية تضم ٥٥. ألف فصل بينما يوجد عجز في حوالي ٢٥. ألف فصل، كما تخطت كثافة الفصول في بعض المدارس ال ٢٠. وال ٢٥. طالباً في الفصل الواحد فضلاً عن أن الغالبية العظمى من المدارس يبلغ متوسط عدد الطلاب فيها إلى ما يقرب من ٨. الى ٩. طالباً في الفصل الواحد .

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي عام ٢٠٢٢، فإن مصر بحاجة الى بناء نحو ١١٧ ألف فصل دراسي خلال ٥ سنوات لتقليل كثافة الفصول إلى ٤٥ طالباً، او بناء ٥. ألف فصل دراسي بحلول عام ٢٠٢٦ للحفاظ على عدد الطلاب في الفصل الواحدة عند ٦٥ طالباً

وفي هذا الإطار قدمت وزارة التربية والتعليم خطة تشمل العديد من الإجراءات بعيداً عن فكرة بناء أبنية تعليمية جديدة.

لتجنب التكلفة الباهظة لذلك وشملت تلك الإجراءات ما يلي (إعادة توزيع الطلاب، وإمكانية عمل المدارس لأكثر من فترة، واستغلال المساحات الفارغة داخل المدارس)

وقد أشار الوزير في تصريحات لاحقة إلى نجاح الوزارة في تخطي هذا التحدي الكبير وخفض الكثافة الطلابية إلى اقل من ٥٠ طالباً فيما عدا ٤٧ مدرسة فقط، من أصل ٦٠ ألف مدرسة، بعد استحداث ما يقرب من ١٠٠ ألف فصل تقريباً .

ثانياً:عجز المدرسين ورواتبهم

في ظل محاولات الوزارة بحل أزمة كثافة الفصول ومع الحلول التي تم طرحها ظهرت تحديات أخرى ترتبط بعجز المعلمين حيث أدى زيادة هذا العدد من الفصول إلى ازدياد العجز من ٤٦٠ الف معلم ليصل إلى ٦٦٠ ألف معلم، إلا أن الوزارة لجأت لبعض الحلول الفنية مثل التعاقد مع المعلمين بالحصة، لينخفض العجز لأقل من ١٥٠ ألف إلى ١٨٠ ألف معلم .

وقد أصدر الوزير محمد عبد اللطيف وزير التربية والتعليم في أغسطس الماضي كتاباً دورياً رقم (٣) بخصوص تنظيم وتيسير إجراءات صرف مقابل أداء الحصص

للمدرسين الذين يعملون بالحصة والمعلمين الذين يقومون بأداء حصص زائدة عن النصاب القانوني المقرر لهم .

ورغم ذلك فقد شهدت الفترة الماضية أزمة أخرى فيما يخص معلمي الحصة، حيث طالب عدد من النواب بتدخل وزارة التربية والتعليم واتخاذ قرارات بشأن تعيين المعلمين بدلاً من عملهم بالحصة لضمان حصولهم على مستحقاتهم كاملة قبل دخول العام الجديد وهي أزمة لم تحل حتى الآن .

ثالثاً: مكافحة الدروس الخصوصية

أصدر وزير التربية والتعليم قرار رقم ٢ بتاريخ ١٢ أغسطس بشأن مكافحة ظاهرة الدروس الخصوصية وينص القرار على اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين لا سيما المعلمين غير الملتزمين بتواجدهم بالحصص المقررة مع اتخاذ التدابير اللازمة مع من يمارس المهنة بلا وجه حق خاصة من يحصلوا على إجازات طويلة بدون مرتب من مدارسهم للتفرغ للدروس الخصوصية .

رابعاً: تعديل المناهج الدراسية

أعلنت وزارة التربية والتعليم عن خطتها فيما يخص إعادة تصميم المحتوى العلمي والمعرفي لصفوف المرحلة الثانوية وتوزيعها بحيث لا يسبب ذلك عبئاً معرفياً على الطلاب بحد وصف الوزارة، حيث تم تعديل المواد المقررة لطلاب الصف الأول الثانوي لتصبح ستة مواد بدلا من عشرة، وتم إعادة تصميم المناهج المقررة لتكون اللغة الأجنبية الثانية مادة لا تضاف للمجموع، كما يطبق ما يعرف بإسم منهج (العلوم المتكاملة) بدلاً من الكيمياء والفيزياء وحصر مادة الجغرافيا على طلاب التخصص الأدبي فقط يدرسونها في الفرقة الثانية من الثانوية العامة لتصبح المواد المضافة للمجموع بالنسبة للصف الأول الثانوي هي (اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى - التاريخ - الرياضيات - العلوم المتكاملة - الفلسفة والمنطق) والمواد غير المضافة للمجموع (التربية الدينية - اللغة الأجنبية الثانية)

اما الصف الثاني الثانوي فقد تقلص عدد المواد إلى ستة مواد بدلاً من ثمانية لتصبح مواد شعبة العلمي (اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى - الرياضيات - الأحياء - الكيمياء - الفيزياء) على أن يتم إضافة التاريخ بدلاً من الأحياء في العامين الدراسيين المقبلين، أما الشعبة الأدبية لنفس الصف فيدرسون المواد التالية

(اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى - التاريخ - الجغرافيا - الرياضيات - علم النفس)

وفي الصف الثالث الثانوي تم تعديل المواد لتصبح خمسة لكل شعبة بحيث يدرس طلاب شعبة العلمي (علوم) المواد التالية (اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى - الأحياء - الكيمياء - الفيزياء)
أما طلاب شعبة العلمي (رياضيات) يدرسون نفس المواد فيما عدا استبدال الأحياء بالرياضيات على ان يعاد تصميم مادة الرياضيات بحيث تكون مادة واحدة شاملة كل الفروع
أما طلاب الشعبة الأدبية فستصبح مواد علم النفس واللغة الأجنبية الثانية غير مضافة للمجموع على ان تبقى مواد نجاح ورسوب، لتصبح إجمالي ما يدرسه طالب الشعبة الأدبية في الصف الثالث الثانوي خمسة مواد وهي (اللغة العربية - اللغة الأجنبية الأولى - التاريخ - الجغرافيا - الإحصاء)

خامساً: لائحة الإنضباط المدرسي

أعلنت وزارة التربية والتعليم عبر موقعها الرسمي عن صدور القرار رقم ١٥٠ لوزير التربية والتعليم الدكتور محمد عبد اللطيف بشأن لائحة التحفيز التربوي والانضباط المدرسي بمرحلة التعليم ما قبل الجامعي، بهدف أن تكفل اللائحة تنظيم جميع حقوق وواجبات الطلاب وأولياء الأمور وصلاحيات العاملين بالمدرسة ومسئولياتهم بهدف تحقيق الانضباط الذاتي والإرشاد التربوي، وكذلك حماية الطلاب وأعضاء المنظومة التعليمية ليؤدي كل منهم مسؤولياته وأدواره، بالإضافة إلى الرقي بالعملية التعليمية والتربوية وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق أهداف التعليم الأساسية،وقد شملت اللائحة تشكيل لجنة الحماية المدرسية برئاسة مدير المدرسة وتتكون من رئيس مجلس الأمناء والآباء والمعلمين

ومسؤول شؤون الطلاب واثنين من المعلمين من رواد الفصول وأخصائي اجتماعي واخصائي نفسي ومسؤول الأمن بالمدرسة ان وجد، وتختص اللجنة بدراسة وتحليل أسباب الشكاوى والمشكلات السلوكية التي ترفع من طلاب المدرسة وأولياء الأمور، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحل المشكلات التي تعرض عليها وتطبيق العقوبات والمخالفات الواردة باللائحة والتنسيق مع مكتب الخدمة

الإجتماعية المدرسية بالإدارة التعليمية وإعداد ملف خاص للمدرسة يسمى بـ الانضباط المدرسي ويشتمل على حصر لجميع الحالات، وكافة الإجراءات المتخذة لمواجهة جميع أشكال المخالفات والبرامج والانشطة المطبقة على المخالفين/ات للحد منها على ان تجتمع اللجنة شهريا او للضرورة بدعوة رئيس اللجنة او النائب في حال غيابه، على ان يكون مدير المدرسة هو المسؤول عن تنفيذ ما جاء من قرارات، صادرة عن اللجنة بأغلبية اعضائها، بينما تنظم اللائحة تشكيل وتنسيق باقي اللجان المركزية والفرعية واختصاصاتها لضمان الإنضباط وسير العملية التعليمية بشكل

- مثالي

بينما قسمت لائحة الانضباط الحالية المخالفات لأربع درجات من حيث درجة خطورتها وما يستوجب من عقاب مناسب

- فجاءت كما يلي

- التأخر عن الطابور الصباحي او عدم المشاركة فيه.
- التأخر عن الحضور في الوقت المحدد لبدء الحصة الدراسية.
- عدم الالتزام بالزي المدرسي، أو الرياضي الخاص بالمدرسة.
- تطويل الشعر للأولاد أو القصات الغريبة للأولاد والبنات.
- عدم إحضار الكتب والأدوات المدرسية.
- عدم اتباع قواعد السلوك الإيجابي داخل الصف وخارجه، مثل عدم المحافظة على الهدوء، والانضباط أثناء الحصة، وإصدار أصوات غير لائقة داخل الصف أو خارجه.
- والنوم أثناء الحصة الدراسية أو الأنشطة المدرسية الرسمية دون مبرر.
- تناول الطعام أثناء الحصص، وأثناء طابور الصباح.
- عدم الالتزام بتسليم الواجبات والتكليفات الموكلة إليه في الوقت المحدد.
- وسوء استعمال الأجهزة الإلكترونية كالحاسوب اللوحي، وغيرها أثناء الحصة الدراسية، ويشمل ذلك ممارسة الألعاب الإلكترونية، ووضع السماعات في الصف، وكل ما هو شبيه بهذه المخالفات، وفق تقدير لجنة الحماية المدرسية.

ملحوظة:

يستثنى من ذلك كل من كان له عذر مقبول مثل الأعذار الطبية

المستوى الثاني
متوسطة الخطورة

- التغيب عن المدرسة في أي وقت، بما فيها قبل وبعد الإجازات و العطل ونهاية الأسبوع، وقبل الامتحانات.
- الدخول إلى الفصل والخروج منه وقت الحصة، دون استئذان .
- عدم حضور الأنشطة والفعاليات المدرسية .
- التحريض على الشجار، أو تهديد أو تخويف أي من الزملاء في المدرسة .
- إتيان ما من شأنه مخالفة الآداب العامة أو النظام العام بالمدرسة وقيم وعادات المجتمع .
- التشبه بالجنس الآخر في الملبس والمظهر و قصات الشعر، ووضع مساحيق التجميل على سبيل المثال .
- الكتابة على الأثاث المدرسي، أو مقاعد الحافلات المدرسية .
- اللعب بجرس الإنذار أو المصعد .
- إحضار الهاتف المحمول .
- إساءة استعمال أي من وسائل الاتصال .
- كل ما هو شبيه بهذه المخالفات، وفق تقدير لجنة الحماية المدرسية بالمدرسة .

المستوى الثالث

الخطيرة

المستوى الرابع

شديدة الخطورة

يشمل المستوى الرابع الأعمال التي تمثل جرائم جنائية التي يعاقب عليها القانون

- التنمر بأنواعه، وأشكاله المختلفة.
- الغش أو الشروع فيه .
- نقل ونسخ الواجبات والتقارير. والأبحاث أو المشاريع، ونسبتها لنفسه .
- الإساءة اللفظية، والتطاول على الطلاب أو العاملين أو ضيوف المدرسة.
- التدخين داخل حرم المدرسة، وحيازة أدواته.
- رفض التجاوب مع تعليمات التفتيش أو تسليم المواد الممنوعة او اتباع تعليمات الأمن والسلامة
- والخروج من المدرسة دون إذن، أو الهروب منها أثناء اليوم الدراسي .
- محاولة التشهير بالزملاء، والعاملين بالمدرسة في وسائل التواصل الاجتماعي، والإساءة لهم.
- انتحال صفة الغير في المعاملات المدرسية، أو تزوير الوثائق الخاصة بالمدرسة .
- إتلاف أو تخريب أثاث وأدوات المدرسة، ومرافقها، والاستيلاء عليها .
- العبث والتخريب، وإتلاف الحافلات المدرسية، وإيذاء السائق أو المشرف أو مستخدمي الطريق .
- الاعتداء على سلامة جسد الآخرين بالمدرسة، غير المؤدي إلى حدوث أي إصابات للمعتدى عليه (الاعتداء الجسدي) .
- تصوير، وحيازة، ونشر وتداول صور العاملين بالمدرسة والطلاب، دون إذن منهم .
- **كل ما هو شبيه بهذه المخالفات، وفق تقدير لجنة الحماية المدرسية بالمدرسة .**

وقد أوضحت اللائحة اليات التعامل مع المخالفات بشكل تدريجي بدءاً من التنبية الشفوي والكتابي، مروراً بالفصل من المدرسة أو النقل إلى مدرسة أخرى على أن توضع العقوبة في ملف الطالب في كل الحالات بعد رفعها للجنة الحماية المدرسية كما نظمت اللائحة أدوار أولياء الأمور بما يتماشى مع دور المدرسة في تعزيز سلوكيات الإنضباط والتقويم السليم للطالب وكذلك أدوار المعلمين وادارة المدرسة جميعها.

ومن الملاحظ هنا أن اللائحة لم تختلف كثيرا عن اللائحة التي صدرت العام الماضي وفقاً لقرار ١٨٧ لوزير التربية والتعليم السابق حيث يكمن الفارق فقط فيما يلي

1. لائحة 2023: ركزت على تنظيم حقوق وواجبات الطلاب وأولياء الأمور، مع إجراءات صارمة ضد المخالفات، مع إلزام أولياء الأمور بالحضور عند طلب المدرسة.
2. لائحة 2024: أدخلت تعديلات تشمل تحفيز الطلاب على السلوك الجيد بمنحهم درجات إضافية على الانضباط والحضور، بجانب تركيز أكبر على تفعيل لجان الحماية داخل المدارس، كما شددت على مفهوم البيئة التعليمية الآمنة ودور جميع الأطراف المعنية في تحقيقه.

المحور الثاني: العام الدراسي الجديد بين اللوائح وأرض الواقع

(هل تخدم القرارات الجديدة مصلحة العملية؟

عرفنا في تقاريرنا السابقة مفهوم البيئة التعليمية على أنها أحد العوامل الرئيسية ذات التأثير المباشر على عملية التعلم وتطورها، حيث أن البيئة التعليمية تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف التعليم، وأما التعريف الواسع للبيئة التعليمية الآمنة، يشمل كل أنماطها الصفية وغير الصفية، وتشمل حتى نمط العلاقات الإنسانية السائد بين عناصر العملية التعليمية، كما تتضمن الإطار البيئي المحيط الخاص بالمدرسة كالمباني والصفوف الدراسية والمرافق والخدمات التعليمية والأنظمة واللوائح المدرسية المنظمة لعمل الإدارة والمدرسين وعلاقتهم بالطلاب وأولياء الأمور، ونستنتج من ذلك أن البيئة التعليمية تشمل جميع الجوانب اللازمة لسير العملية التعليمية بشكل سليم سواء كانت جوانب مادية مثل المرافق والابنية التعليمية، او موارد بشرية مثل أعضاء هيئة التدريس والإدارات المختلفة داخل المدارس، ومتلقي الخدمات التعليمية وهم الطلاب ومن ثم أولياء أمورهم باعتبارهم عملاء لتلك الخدمة التي تقدمها المدرسة .

كما يستلزم لضمان سير العملية التعليمية بشكل سليم ومثالي وجود العديد من الأسس التي تشرح وتوضح شكل العلاقات بين جميع أطراف تلك البيئة، ليعرف منها كل عنصر حقوقه وواجباته و لتجنب التداخل في الأدوار ووجود إطار رسمي يمكن الرجوع إليه في حالة الإختلافات أو حدوث فعل مخالف، كما توضع اللوائح لتنظيم سير العملية التعليمية أو لتجنب حدوث أي من الأزمات او لمنع تكرار أزمات معينة حدث بالفعل وينبغي التصدي لها فيما بعد

ومن المفترض أن تستمد تلك اللوائح والقرارات شرعيتها من وجود قوانين مطبقة بالفعل كما تعتمد تلك القوانين في تشريعاتها على الدستور المنظم أو على الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

ونتناول في مرصدنا هذا الجانب باعتبار التعليم حق أصيل من حقوق الإنسان نصت عليه المعاهدات الدولية والتي وقعت عليها

مصر بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ والذي ركز في مادته الـ ٢٦ على حق كل فرد في التعليم وأن يكون التعليم موجهاً لتعزيز التفاهم والتسامح واحترام حقوق الإنسان كما تؤكد المادة الثانية من الإعلان نفسه عن أحقية كل إنسان في التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان، دون تمييز من أي نوع، مثل العنصر أو اللون او الدين أو الجنس أو اللغة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، او الاصل الوطني او الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، وفي عام ١٩٦٦ وقعت مصر أيضاً على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي شمل في مادته الـ ١٣ تأكيد على حق كل فرد في التعليم ويدعوا إلى مجانية التعليم وإتاحته للجميع وتكافؤ الفرص، بينما شمل إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٩٧٩ تبنيها لفكرة عدم التمييز في حصول المرأة على الحقوق الأساسية ، وكذلك ركزت اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٨٩ على فكرة إلزامية التعليم للأطفال والمساواة في الفرص التعليمية ، بينما أشار إعلان ومنهاج بيجين في ١٩٩٥ إلى قضايا المساواة بين الجنسين والتزام الدول الموقعة ومنها مصر على إزالة التمييز الجندري في التعليم وتعزيز حقوق الفتيات، وفي ٢٠١٥ وقعت مصر على اتفاقية المنتدى العالمي للتربية والذي يعرف بإسم إعلان إنشليون والذي يستهدف قضايا الإنصاف في مجال التعليم والتعلم مدى الحياة للجميع، وبالطبع فقد وقعت مصر على أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. والذي يقضي الهدف الرابع بها الى الحق في التعليم الجيد، ويستهدف الهدف الخامس تحقيق المساواة بين الجنسين، بينما يشير الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤ إلى الحق في التعليم والزاميته حتى نهاية مرحلة الثانوية العامة .

نفهم من ذلك العرض أن الدور الذي تلعبه الدولة في إطار التعليم لا يتمثل فقط في وجود المناهج الدراسية والأبنية التعليمية وغيرها من الإجراءات اللازمة لحدوث عملية التعليم، إنما تمتد لتشمل العوامل المحافظة على سير العملية التعليمية بانتظام وتهيئة المناخ اللازم لسير المنظومة بشكل صحيح مثل التنقل الآمن من وإلى المدارس خاصة في الطرق والشوارع والقرى غير الممهدة وكذلك الحماية من التعرض للعنف داخل أو خارج المدرسة في محيطها الجغرافي.

في إطار ذلك فقد رصدنا في الشهر الأول من الدراسة للعام الدراسي الحالي بعض الحوادث والمشاهد التي تحتاج إلى تدخلات سريعة لمنع تكرارها.

أولا: رصد عبور أطفال في محافظة قنا على جذع نخلة

أثارت صور تناولتها مواقع التواصل الاجتماعي حول عبور الأطفال أعلى " ترعة " باستخدام جذع نخلة استكاراً كبيراً نظرا لصغر سنهم وتعرض حياتهم للخطر.

بينما وجهت وزارة التربية والتعليم بالتحقيق في الواقعة وتبين وجود كوبري آمن للعبور على بعد ٤٠٠ متر تقريبا وهو نفس ما أفادت به الوحدة المحلية بقوص على لسان رئيسها، بينما استسهل الأهالي وضع هذا الجذع للوصول للمدرسة بشكل أسرع، على ان تخاطب المديرية التعليمية رئيس الوحدة المحلية بشأن هذه المسألة ، وبينما نتناول تلك الواقعة نؤكد على الدور المشترك الذي لابد أن يتشارك فيه الجهات الحكومية المتمثلة في وزارة التعليم والإدارة المحلية بالقرى والمدن في التأكد من توفر كل عناصر الأمان الممكنة واللازمة للوصول الطلاب إلى المدرسة، كما أن تلك الجهود من المفترض أن تتم قبل العام الدراسي وليس بعد رصد الواقعة، كذلك نؤكد على دور المدارس في توعية وتثقيف الطلاب وأولياء الأمور بأساليب الوصول الآمن للمدرسة وتجنب السلوكيات الخطرة، مع توفير وسيلة آمنة قريبة من محيط المدرسة ولا تبعد بمئات المترات عنها ، كما نرى أيضاً ضرورة التأكد من عدم وجود نفس السلوك في مناطق وقرى أخرى بكل المحافظات حيث يجب ان لا تعتمد سياسات التدخل من جانب وزارة التربية والتعليم فقط على ما يتم رصده ونشره عبر المواقع والمنصات .

ثانياً: مدرس يضرب تلميذا بمنطقة حساسة

على الرغم من تحذير وزارة التعليم من استخدام العقاب البدني والنفسي للطلاب مع بداية الدراسة وضرورة تهيئة الأجواء المناسبة للتلاميذ وحسن استقبال الطلاب، إلا أنه لم يمضي أكثر من أسبوعين على بداية العام الدراسي حتى نشرت الأخبار عن قيام مدرس بصفع تلميذ (في الصف الرابع الإبتدائي) وضربه في منطقة حساسة ، لتحقق النيابة العامة في الاتهام بعد بلاغ من ولي أمر الطفل، وتخلي سبيله بعد طلبها تحريات الشرطة فيما يخص تكرار الواقعة من قبل أم لا .

ثالثاً: صفع تلميذ من مدير مدرسة

رصدنا أيضاً أخباراً تشير إلى االتحقيق مع مدير مدرسة في واقعة اعتدائه على طالب في الصف السادس الإبتدائي عدة مرات بمدينة طنطا، وقد قدم والد الطالب وهو مديراً للعلاقات العامة بحي أول طنطا بشكوى لوكيل وزارة التربية والتعليم بالغربية بعد صفع المدير لنجله عدة مرات حتى نزف من أنفه وتبول على نفسه وتوجيه كلمات نابية له مما أثر على الحالة النفسية للطفل ورغبته في عدم الذهاب إلى المدرسة مرة أخرى .

ثالثاً: حبس طالبة في إحدى مدارس داخل فصل بسب حضورها حفلة

تداولت وسائل الإعلام ايضاً حادثة تفيد بحبس طالبة داخل مدرسة دار التربية الدولية الخاصة بالزمالك بسبب حضورها حفل مع عائلتها في الصيف، بعد أن حذرت مديرة المدرسة جميع الطالبات من حضور ذلك الحفل وهددتهم بالطرد نهائيا حسب قول ولي الأمر، وأشار الخبر إلى حبس الطالبة بشكل يومي على مدار ١٠ أيام داخل غرفة الحاسب الآلي بالمدرسة على مدار اليوم الدراسي مما أثر على حالتها الصحية والنفسية قبل أن تقوم المدرسة بفصلها وعلى الرغم من قرار وزارة التربية والتعليم بحق الطالبة باستكمال دراستها داخل المدرسة، إلا أن المدرسة رفضت تنفيذ القرار .

رابعاً: مصرع طالب داخل مدرسة بقليوب بعد سقوطه من الطابق الثاني

وتداولت الأخبار كما رصدنا مصرع طالب إثر سقوطه من الطابق الثاني داخل مدرسة قليوب الإعدادية بمحافظة القليوبية بلا أي معلومات أخرى عن أسباب السقوط أو ملابسات الحادث والعجيب أن موقع آخر تناول نفس الحادث، لكن أفاد بإصابة الطالب وعدم مصرعه وهذا يفتح التساؤل أمام تضارب البيانات ومدى مصداقيتها ومصادر التحري منها إذا لم تنشر بشكل رسمي .

خامساً: تحرش مدرس لغة عربية وتربية دينية بطالبات داخل الفصل

وفي حادثة أخرى تهدد سلامة الفتيات داخل المدارس فقد تناولت الأخبار القبض على مدرس داخل إحدى المدارس بمنطقة (العمرانية) بالجيزة بعد أن حررت له والدة إحدى الطالبات محضراً بالتعدي على طفلتها التي تعاني حاليا من صدمة نفسية بسبب الموقف التي تعرضت له من المدرس، بينما إعترف المدرس بممارسة نفس الفعل مع طالبات أخريات بعد مواجهته بالتحقيقات

في هذا السياق نحاول الربط بين ما نشر من قرارات ولوائح وزارية جديدة لضبط العملية التعليمية وتأثير ذلك على أرض الواقع، فعلى الرغم من رصدنا في إصدارات سابقة وقائع عنف واعتداءات داخل وخارج المدارس، لم نلاحظ داخل لائحة الانضباط ما ينص على حماية الطلاب من التعرض للعنف داخل أو خارج المدرسة بشكل صريح، بل أن العنف يصدر من المعلمين و مدير المدرسة نفسه كما حدث في واقعة طنطا على الرغم من كونهم الأشخاص المنوط بهم تطبيق لوائح الانضباط من الأساس، وبينما نرصد مثل تلك الحوادث نعيد تكرار السؤال، ماذا عن الحوادث التي لا يتم رصدها، خاصة وقد لاحظنا أن ولي الأمر الذي قدم الشكوى بطنطا هو يعمل بمنصب قيادي داخل الهيكل الإداري للمدينة وهذا يساعد أكثر على القدرة على تحرير شكوى والإعلان عن الواقعة من الأساس، كذلك إذا افترضنا جدلاً إحداث الطلاب لأعمال شغب أو السخرية من المعلم كما يشاع في حادثة جنوب الجيزة، فهناك درجات من الأخطاء واللوائح العقابية التي وضحتها لائحة الإنضباط و شرحناها من قبل ودلالة ذلك أنه لا يوجد إلتزام واضح بلائحة الانضباط

بين المدرسين قبل أن يكون بين الطلاب وأولياء الأمور، ولم يرتبط الأمر بالمدارس الحكومية فقط فما حدث في واقعة الزمالك التي ذكرناها حدثت في مدرسة دولية خاصة وهو مؤشر خطير على عدم اتباع المعايير واللوائح الرسمية في التعامل مع الطلاب.

في الوقت ذاته جاءت صياغة بنود اللائحة مطاطة إلى حد كبير، مثل الحديث عن تطويل الشعر للاولاد وقصات الشعر الغريبة للأولاد أو البنات ولم تحدد ما المعايير التي تنطبق عليها مصطلحة (غريبة) وهذا يفتح المجال أمام الحكم على المظهر الخارجي للطلاب بمعايير شخصية قد تختلف في تطبيقها من شخص لآخر، بينما ذكرت اللائحة في الدرجة الثانية (متوسطة الخطورة) مصطلح (قيم وعادات المجتمع) في سياق آخر نرى أن لائحة الانضباط بمستواها الحالي غير كافية لضبط العملية التعليمية وحماية الطلاب وأعضاء المنظومة التعليمية بأكملها، فلم تشمل مثلا عبارة صريحة لمنع العنف القائم على النوع الإجتماعي، **رغم ما تناولناه في إصدارات سابقة عن تعرض الطالبات للتحرش في بعض الأوقات داخل او في محيط المدرسة، واكتفت اللائحة بذكرها في الدرجة الرابعة من المخالفات بمصطلح (أفعال خارج القانون) ويتم التعامل معها من قبل الشرطة.**

وتلخيصاً للأمر فإننا نرى أن تحسين مصطلح " الإنضباط " لا ينطبق على سلوكيات الطلبة فقط، وإن كنا نؤكد على أهمية وجود لائحة فعالة ومفيدة، إلا أنها لابد أن تعمل بالتوازي مع باقي الإجراءات اللازمة لبيئة تعليمية سوية، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، فهناك ضرورة للتأكد من معايير الأمن والسلامة داخل المدارس حتى نتجنب الحوادث الخطيرة داخلها مثل واقعة قليوب، كذلك وجود سياسات لحماية الطلبة بشكل عام والطالبات بشكل خاص لضمان فرص التعلم العادلة للجنسين وعدم التعرض لأي عنف قبل وبعد وأثناء التواجد في المدارس.

المحور الثالث: قراءة وتحليل في أزمات التعليم وعلاقتها بالإلتزام الدستوري بالإنفاق على التعليم

القرارات التعليمية في سياق العدالة والحماية الاجتماعية

يعد التعليم أحد الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يساهم في خلق فرص متساوية للجميع، بغض النظر عن الوضع المادي أو الاجتماعي للمتعلم، كما يعتبر التعليم أداة لتحطيم حاجز الفقر والتمييز، وقد نصت المواثيق الدولية كما وضحنا من قبل ضرورة وحتمية التعليم وإتاحته للجميع بلا تمييز على أسس مادية او جندرية او اجتماعية او دينية، وقد نص الدستور المصري صراحة على أحقية التعليم لكل مواطن وإلزاميته حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، والتزام الدولة بنسبة لا تقل عن ٤ ٪ من الناتج القومي المحلي و تتصاعد تدريجيا .

لذلك فإن تلك المادة تعد مرجعاً هاماً لتناول قضايا التعليم من منظور حقوقي وتعد مصدراً للتشريع فيما يخص القرارات واللوائح والسياسات الصادرة من وزارة التربية والتعليم وفي هذا السياق نتناول اللوائح الخاصة بكثافة الفصول الدراسية وأوضاع المعلمين وهيكلة المناهج الدراسية في ضوء السياسات ومدى تحقيقها لمبادئ العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية بشكل عام .

> **التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل روح المواطنة، والانتماء، واحترام التنوع الثقافي، وتشجيع الابتكار. التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقًا للقانون. تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي للتعليم تتصاعد تدريجيًا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه**

وبينما حظت فكرة تقليل كثافة الفصول الدراسية بإشادة واسعة من داخل الحكومة من حيث استغلال الموارد بشكل أمثل وتوزيع الطلاب على الأبنية التعليمية واستخدام فترات مختلفة على مدار اليوم، وعلى الرغم من منطقية الفكرة من حيث

استغلال الموارد وتوفير النفقات إلا أنها تظهر بعض العوامل السلبية الأخرى والمرتبطة بأوضاع الحماية الاجتماعية لهؤلاء المعلمين/ات وأحقيتهم في التعيين بشكل كامل ضماناً حقوقهم التأمينية ووجود داخل لائحة الأجور المناسبة، وبعيداً عن فكرة تناسب الأجور التي ستتناولها لاحقاً، إلا أن نجاح العملية التعليمية مرتبطة بشكل كبير بالوضع الاجتماعي للمدرسين وضمان حمايتهم من مخاطر المرض بوجود تغطية صحية مناسبة، وكذلك حصولهم على المعاش بعد التقاعد، كما تعزز فكرة التعاقد بالحصة على تشجيع المدرسين/ات على تقديم الدروس الخصوصية للطلبة خارج المدرسة وذلك لضمان الحصول على أجر مناسب خاصة مع الظروف الإقتصادية التي تعيشها البلاد، كما نرى ان تلك الحلول سواءاً باستغلال الفصول المتاحة حالياً او بالتعاقد مع المدرسين بالحصة هي حلول وقتية ولا تعتبر مستدامة وسوف تتكرر الأزمة في اوقات لاحقة مع الزيادة السكانية المتوقعة، وهو ما يعرض فكرة العدالة الاجتماعية للخطر حيث يلتحق الطلاب من الطبقات الفقيرة بالمدارس الحكومية المكتظة مما يؤثر على جودة التعليم الخاصة بهم، بينما يستطيع أبناء الطبقات العليا الإلتحاق بالمدارس الأخرى صاحبة الكثافة الأقل وبالتالي حصولهم على فرص أعلى من التعليم الجيد ومن ثم المكانة الاجتماعية الجيدة .

أما بخصوص الدروس الخصوصية نرى في القرار رقم ٢ السابق ذكره العديد من التناقضات، حيث انه من الصعب منع المدرسين من تقديم الدروس الخصوصية ما دامت مرتباتهم ضعيفة ولا ترتقي للمستوى المطلوب، كذلك يتيح القانون للموظفين في الحكومة الحصول على أجازات طويلة بدون مرتب مع حفظ الوظيفة فكيف ستقوم الوزارة بمحاسبتهم وهم لم يخالفوا القوانين .ومع قرارات تغيير وتعديل المناهج والمقررات الدراسية، نرصد بعض القلق من المساس بأهمية بعض المقررات أو ازدياد فجوة العدالة الاجتماعية بين من يتعلمون في المدارس الخاصة والدولية وبين من هم في مدارس حكومية خاصة مع إلغاء تدريس اللغة الأجنبية الثانية للصف الأول الإعدادي في مدارس الحكومة فقط منذ بداية العام الدراسي، كذلك الخوف من إلغاء بعض المقررات او تحويلها لمقررات غير مضافة للمجموع مثلما حدث مع الفلسفة وعلم النفس قد يؤدي إلى عدم حصول الطلاب على الحق في المعرفة

النقدية وأسس التفكير العلمي وقدرتهم على التحليل وفهم العديد من القيم والمعاني من خلال تلك العلوم الاجتماعية، فالحل ليس في تقليل المواد من أجل التخفيف العبء على الطلاب، وإنما في تحسين المقررات وطرق تدريسها لتتناسب مع ما ترجوه مصر من مخرجات تعليم ناجحة ومثمرة.

أزمات الإنفاق على التعليم

تحيلنا كل الأزمات التي ذكرناها من قبل إلى تناول ملف في غاية الأهمية وهو مرتبط بالتزام الدولة بالإنفاق الدستوري على التعليم على أن يمثل الإنفاق على الأقل ٤ ٪ بالإضافة الى ٢ ٪ للتعليم الجامعي ليصبح الناتج ٦ ٪ من إجمالي الناتج القومي المحلي ويزداد تدريجياً حتى يصل للمعدلات العالمية، وقد شهد الإنفاق على التعليم في الآونة الأخيرة انخفاضاً مستمراً من حيث نسبة الإنفاق إلى جانب الناتج المحلي، رغم ما أعلنته الحكومة من ارتفاع في مخصصات التعليم داخل الموازنة حيث ارتفع من ١٩٣.٧ مليار جنيه إلى ٢٢٩.٩ مليار جنيه بين عامي ٢٠٢١/٢٠٢٢ و ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بينما أعلنت الحكومة عن تخصيص مبلغ ٢٩٤ مليار جنيه لقطاع التعليم وهي نسبة ١.٧ ٪ من الناتج المحلي أي نصف الإستحقاق الدستوري المذكور، فعلى الرغم من الزيادة الرقمية في قيمة الإنفاق بالجنيه إلا أن نسبة تلك الزيادة إلى جانب معدلات التضخم و إجمالي الموازنة الناتج المحلي تعتبر وهمية .

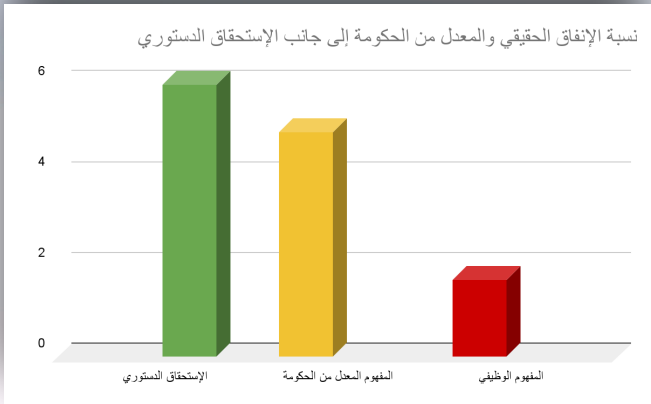

وفي المقابل فقد ارتفعت مصاريف الديون بشكل تدريجي حتى أصبحت تلتهم ما يقرب من ٦٢٪ في العام المالي الحالي،آخر خمسة سنوات حتى وصل لاعلى مستوياته في العام الحالي كما يوضح الرسم التالي :

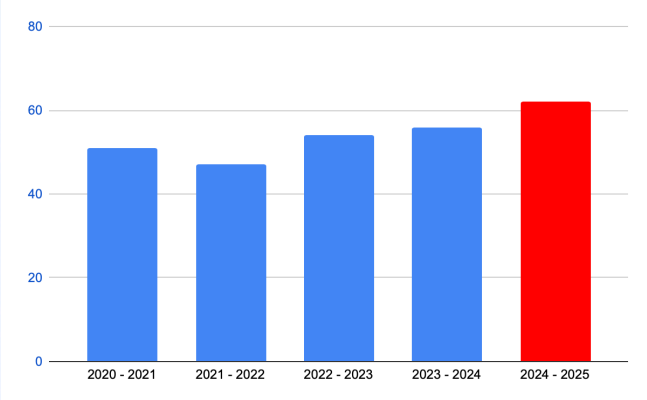

أما فيما يتعلق بالإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي فقد أخذ منحنى متراجع في السنوات الأخيرة بسبب ما تشهده مصر من أزمات إقتصادية وديون كما يوضح الشكل التالي:

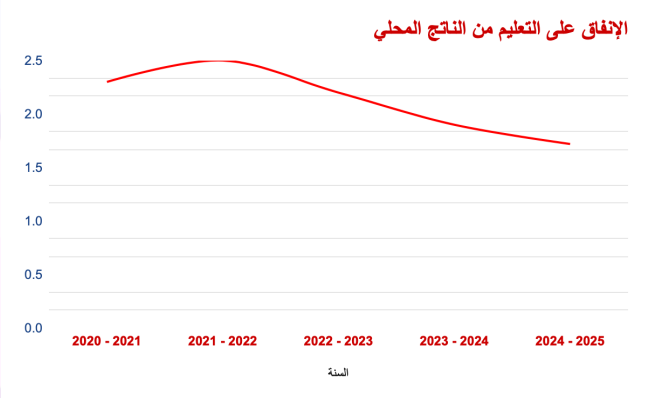

على الرغم من الانخفاض المتزايد في الإنفاق على التعليم تحديداً في الثلاث سنوات الأخيرة، إلا أن الحكومة كانت قد أعلنت عن استيفائها النصاب الدستوري اللازم للتعليم وبررت ذلك بتوسيع وزارة المالية لمفهوم الإنفاق على التعليم ليشمل ما تم إنفاقه على أي أنشطة تعليمية من قبل جميع الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة بالإضافة إلى إنفاق شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام المملوكة للدولة .

ومع التدقيق في البيانات الصادرة عن وزارة المالية بخصوص الموازنة العامة وتحليل إجمالي نفقات التعليم إلى نفقات الديون نجد أن العلاقة عكسية خلال السنوات الماضية حيث تنخفض مخصصات التعليم كلما ارتفعت نفقات الديون، وهو ما يعكس غياب أولوية الاستثمار في رأس المال البشري على الرغم من نجاح العديد من الدول في الخروج من أزماتها عندما قررت الإستثمار في التعليم الجيد مثلما يوضح الشكل التالي:

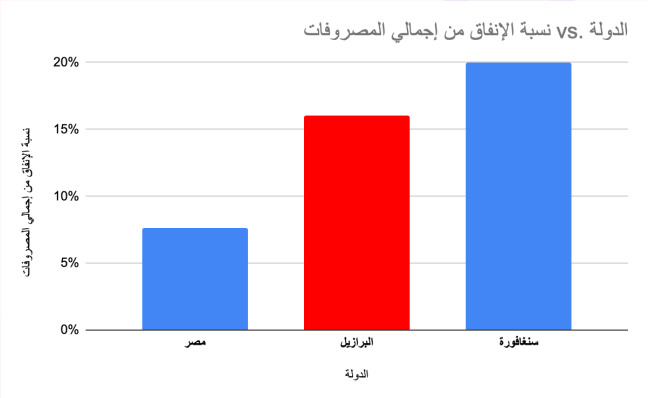

أبرز توصيات المرصد

تنقسم الحلول في ملفات مثل التعليم والرعاية الصحية إلى مراحل مختلفة، فلا يمكن الجزم بحلول قاطعة ونهائية بمجرد تطبيقها، كذلك يستلزم صياغة وتنفيذ تلك الحلول تشارك العديد من الهيئات والجهات مثل المجتمع المدني ونقابة المعلمين إلى جانب وزارة التربية والتعليم وفي هذا الإطار نظمت مؤسسة مصريين بلا حدود المنتدى الحواري الرابع (شركاء من أجل التنمية) بهدف خلق حوار مجتمعي بين العديد من الجهات الفاعلة في المنظومة التعليمية حول قضايا وتحديات التعليم المختلفة .

وقد خرجت الجلسات بالعديد من التوصيات المجمعة التي طرحها الحضور والمشاركين وجاءت كما يلي :

1. دعم استراتيجيات وأطروحات التدريس المبتكرة التي يقدمها المعلمين/ات المتميزين/ات .
3. تضمين خطط للتعليم في حالات الطوارئ ضمن الاستراتيجية العامة للتعليم .
4. الاهتمام بالصحة الجسدية والنفسية للمعلمين/ات وتوفير نظام صحي واجتماعي يحترم إنسانيتهم/ن ودورهم/ن في بناء الإنسان.
5. تفعيل دور نقابة المعلمين للقيام بدورها في تعزيز مكانة المعلم والاهتمام بالتطوير المهني للمعلمين/ات من خلال الأكاديمية المهنية.
6. الدفع في اتجاه إنشاء هيئة وطنية للتعليم (خارج وزارة التربية والتعليم) .
7. ضرورة بناء شراكات مع الوزارة تتيح للفاعلين/ات في المجتمع المدني إجراء تدخلات مناسبة لدحض ظاهرة

العنف وتوفير برامج متكاملة للوقاية منه.

8. توفير وضع مادي أفضل للمعلمين/ات يتيح لهم/ن الحصول على أمان مادي واجتماعي ومسار وظيفي يضمن

تحسين كفاءاتهم/ن ويمكنهم/ن من آداء عملهم/ن بشكل أفضل.

كما نطرح من خلال هذا المرصد بعض التوصيات المتمثلة في مواجهة ما جاء من حوادث في إطار محاولة تحسين البيئة التعليمية وتعزيز ثقافة (الإنضباط) وحماية المنظومة التعليمية بأكملها لتقديم أدوارها الكاملة وجاءت تلك التوصيات كما يلي .

- تدريب الطلاب منذ سن صغير بموضوعات حماية الجسد مثل مواجهة التحرش والإعتداء وطرق الإبلاغ عن حدوث أي شيء غريب معهم من خلال ورش عمل تدريبية متخصصة لذلك .
- تدريب الطلاب على طرق التنقل الآمن والإلتزام بمعايير الأمان على الطرق والممرات المؤدية إلى المدرسة كعبور الطريق من الأماكن المخصصة لذلك .
- تعيين المدرسين/ات بدلاً من التعاقد بالحصة لحماية حقوقهم وتوفير مظلات الحماية الاجتماعية كاملة لهم .
- مراجعة مخصصات التعليم من الموازنة العامة والإلتزام بالإنفاق الدستوري لصالح العملية التعليمية والتأكيد على ضرورة الاستثمار في التعليم للخروج من الازمات .
- مراجعة السياسات الضريبية الغير متوازنة والتي تؤدي إلى التقشف وعجز الإنفاق على الخدمات الرئيسية مثل التعليم والصحة، في مقابل

الإعفاءات الضريبية على بعض الشركات والاستثمارات

- إتاحة المعلومات والبيانات بشفافية لزيادة القدرة على تقديم الحلول البحثية وعقد الحوارات المجتمعية التي تساعد على الخروج من الأزمات من خلال التشارك
- تحسين المقررات الدراسية في العلوم الطبيعية والانسانية بدلاً من دمجها أو إلغائها مع التركيز على أهمية تلك العلوم في بناء القدرات المعرفية للطلبة وتخريج أجيال قادرة على الفهم والنقد والتحليل والإعتماد على تلك الأجيال في المستقبل .
- عقد جلسات الحوار المجتمعي بين كل الجهات الفاعلة في المنظومة التعليمية بشكل مستمر لمناقشة التحديات بشكل دوري وتحويل تلك النقاشات لسياسات يتم تطبيقها وتمثل إحتياجات المجتمع الاساسية مع توصيات الخبراء فيما يتعلق من إصلاحات واجبة .

وأخيراً فقد حاولنا في ذلك المرصد التركيز على أهم السياسات والقرارات وربطها بواقع العملية التعليمية للخروج بتحليل يعكس طبيعة أزمات التعليم ويهدف إلى تجاوزها لتحسين مخرجات التعليم والعملية التعليمية وضمان حقوق المعلمين/ات والطلبة وكل المنظومة، وكذلك التركيز على أهمية الاستثمار في التعليم باعتباره مكون من مكونات رأس المال البشري، ومعياراً لقياس مستوى العدالة الاجتماعية داخل المجتمعات، ووسيلة المجتمعات النامية للخروج من أزماتها الإقتصادية والثقافية، وبالتأكيد فإن هناك المزيد من الجهود والحلول يمكن تطبيقها، لذلك فإن الدعوة مفتوحة على مدار العام الدراسي لأي من المؤسسات أو الجهات المعنية بذلك الملف لتركيز الجهود وتقديم صورة أشمل وأكبر لمعالجة القصور في المنظومة التعليمية وتحسين مخرجات التعليم بشكل عام .